الدكتور صلاح الدّين المنجّد

قواعد تحقيق المخطوطات



الطبعة الأولى صدرت في مجلة معهد المخطوطات عام ١٩٥٥
الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٥
الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٦٥
الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٧٠
الطبعة الخامسة، بيروت، ١٩٧٦
الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٨٢

الطبعة السابعة
بيروت ١٩٨٧

مقدمة الطبعة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت وضعتُ هذه القواعد في عام ١٩٥٥، يوم كنتُ مديراً لمعهد المخطوطات العربية في القاهرة. وقد أوتيتْ، بتوفيق من الله، قبولاً عند العلماء كافة، وأفاد منها مئات من الطلبة والمشتغلين بالمخطوطات، وجدوا فيها دليلاً واضحاً سهلاً لا تعقيد فيه.

أما قبولها عند كبار العلماء فقد كان من دلائله أننا قدمنا هذه القواعد إلى مؤتمر المجامع العلمية الذي انعقد بدمشق سنة ١٩٥٦، للنظر فيها. وكان شارك في المؤتمر زملاؤنا أعضاء مجمع القاهرة ودمشق وبغداد. وقد درست لجنة التراث العربي في المؤتمر، وكانت مؤلفة من الأساتذة الأجلاء: خليل مردم بك رئيس المجمع العلمي العربي يومذاك، والدكتور مصطفى جواد، والأمير جعفر الحسني - وقد انتقلوا إلى رحمة الله -. والأستاذ محمد بهجة الأثري، والأستاذ خير الدين الزركلي، وكاتب هذه الحروف، درست اللجنة هذه القواعد، ورأت الموافقة عليها، لتكون دليلاً للمحققين عندما ينشرون النصوص القديمة. وهذه شهادة من علماء نعتز بها.

ثم إن هذه القواعد ما كادت تظهر حتى تتابعت ترجماتها إلى لغات شتى: فنقلت إلى اللغة الفرنسية، ثم الاسبانية، ثم الإيطالية، ثم الفارسية، ثم التركية، ثم الانكليزية. ست لغات نقلت إليها. وهذا منتهى ما نصبو إليه.

وقد طبعت ثلاث طبعات، وهذه طبعتُها الرابعة.

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أمر يجب التنويه به. فقد كنا ذكرنا في الطبعة الأولى أن من السابقين لنا في وضع قواعد النشر الدكتور محمد مندور،

والأستاذ عبد السلام هارون. وأخذنا على الأستاذ هارون أنه لم يطلع على الطرق التي وضعها المستشرقون لنشر المخطوطات. ومن المبادىء التي نلقّنُها تلاميذنا أن على الباحث، عندما يتصدى إلى بحث ما، أن يطلع على كل ما كُتب فيه- وهذا لم يفعله الأستاذ هارون. وأخذنا عليه أنه لم يميز قواعد تحقيق المخطوطات من العلوم المساعدة على التحقيق، فجاء بحثه خليطاً من كل شيء، لا منهج فيه ولا تنسيق. وقد اطلع يومئذ على ما كتبناه ووافقنا عليه. فقد كان يتردد علينا في معهد المخطوطات، فنقدم له كل عون. وكنا نوصي به خيراً لاطلاعه على الأصول العربية وتعمقه في معرفة اللغة. حتى إننا اقترحنا على وزارة الثقافة والإرشاد بالكويت، عندما كنا نشرف على «سلسلة التراث العربي» التي تصدرها، أن تَكِلَ إليه تحقيق كتابين في السلسلة، قدمناهما للقرّاء بأنفسنا.

ثم استقلنا من معهد المخطوطات، وانقطعت الصلة بيننا. وكنا نظن أن ودّ الأستاذ هارون باقٍ، لكننا فوجئنا أنه أصدر لقواعده في نشر النصوص طبعة ثانية، وشتمنا في مقدمتها شتماً يدل على بلاهة وقلة أدب وقلة وفاء. لأننا أخذنا عليه عدم الإحاطة بالبحث، وفقدان المنهج العلمي عنده. ونوصي القراء أن يقرأوا ما كتبه.

لقد كنا نرحب بالانتقاد، لو انتقدنا، أو نبهنا إلى خطأ وقعنا فيه، ونكون شاكرين له فضله. فبالنقد البريء تُعرف الحقيقة، لكنه انزلق إلى ما يجب أن يترفع عنه العلماء. فالشتم سلاح المغيظ الحانق العاجز. ومثله، وهو في شيخوخته، ينبغي أن يكون أنبل خلقاً وأسمى مكانة. فالله يغفر له.

ونسأل الله أن يزيد من توفيقه وفضله، ويزيد في نفع الطلبة والمشتغلين بالمخطوطات، بهذه القواعد. إنه سميع مجيب.

بيروت، أيلول ١٩٧٠ صلاح الدين المنجد

٤ - رغبة في توحيد قواعد نشر المخطوطات في البلاد العربية ترى اللجنة الموافقة على القواعد التي وضعها الدكتور صلاح الدين المنجد مع التعديلات التي أدخلت عليها.

٥ - ترى اللجنة أن ينسق العمل بين المجامع ومعهد المخطوطات بالطرق الآتية:

أ - يرسل معهد المخطوطات قوائم دورية بأسماء ما صوره من المخطوطات إلى المجامع العلمية

ب - تتبادل المجامع العلمية ومعهد المخطوطات قوائم بأسماء ما يحقق من المخطوطات أو ما هو تحت الطبع.

د - وأن تتبادل المجامع العلمية والمعهد ما يحتاج إليه من الصور للكتب والوثائق

٦ - ترى اللجنة أن تشجع المجامع العلمية ومعهد المخطوطات تحقيق المخطوطات، بطبع الكتب الجيدة التي يحققها العلماء أو بمنح جوائز سنوية للمحققين المجيدين.

صورة محضر لجنة التراث في مؤتمر المجامع العلمية. وفي أدناه ترى توقيعات الأساتذة:
محمد بهجة الأثري - خير الدين الزركلي - جعفر حسني - مصطفى جواد - خليل مردم بك
صلاح الدين المنجد.

مقدمة الطبعة الأولى

تمهيد

اهتم العرب في الربع القرن الماضي بنشر تراثهم القديم وتحقيقه. وكان المستشرقون قد سبقوا إلى نشر هذا التراث منذ أكثر من مئة عام، فنشروه متبعين نهجاً علمياً دقيقاً، مع ضعف فريق منهم باللغة العربية او اطلاع آخرين منهم عليها.

وشاء العرب أن يحذوا حذو المستشرقين في تحقيق النصوص. فنجح أناس أوتوا العلم والمنهج العلمي، وأخفق آخرون أعوزهم المنهج الذي ينبغي اتباعه في النشر، وحاول هؤلاء ستر نقصهم هذا بالغض مما نشر المستشرقون واتخذوه هزواً.

ثم زاد الاستخفاف بما نشر المستشرقون وبالمنهج الذي اتبعوه، عن جهل بالنهج العلمي وعصبية ضده، ورأينا كل ناشر ينهج في نشره منهجاً ويزعم انه ابتدع طريقة.

ومن الانصاف ان نقرر أن المستشرقين كان لهم فضل السبق في نشر تراثنا العربي، منذ القرن الماضي. وانهم أول من نبهنا إلى كتبنا ونوادر مخطوطاتنا، وأنهم وضعوا بين أيدينا نصوصاً لولاهم لم نعرفها. نضرب على ذلك مثالاً: ففي سنة ١٨٦٦هـ نشر وستنفلد معجم البلدان لياقوت، وفي سنة ١٨١٩ نشر فريتاغ المنتخب من تاريخ حلب لابن العديم. ولم يصدر حتى اليوم طبعات عندنا أحسن منها.

طبّق المستشرقون في نشرهم النصوص العربية القواعد التي تتبع في أوروبة لنشر النصوص الكلاسيكية: اليونانية واللاتينية. وهي قواعد دقيقة

تضمن الأمانة في إخراج النص، وتضمن أن يأتي النص المنشور كما وضع في أصله. وقد طبقت هذه القواعد في هذا القرن، في نشر النصوص العربية، جمعية المستشرقين الألمان DMG في نشرياتها الإسلامية Bibliotheca Islamica التي كان يشرف عليها المستشرق الكبير هـ ريتر. وطبقتها جمعية غيوم بوده Association Guillaume Budé في فرنسة[١] وتبعها من قبل جميع المستشرقين.

وكان على ناشري النصوص من العرب اتباع الطريقة العلمية التي يتبعها المستشرقون، والاطلاع على قواعدهم واقتباسها، او اقتباس الجيد منها. ولكن الذين فعلوا ذلك قلة.

والآن وقد ظهرت في البلاد العربية نهضة علمية قوية، ومال كثيرون إلى نشر النصوص القديمة، واختلفت الطرق التي يتبعها الناشرون كما ذكرنا، كان لا بد من وضع قواعد علمية دقيقة ينهجها المحققون، وتتوحد بها الطرق في التحقيق والنشر.

إن هذه القواعد التي نقدمها غايتها توحيد طرق النشر، والتعريف به. وقد استقيناها من نهج المستشرقين الألمان، ومن خطة جمعية غيوم بوده، ومن قواعد المحدثين القدامى في ضبط الروايات، ومما نشر في هذا الموضوع من قبل. أفدنا من ذلك كله، ومن العقبات التي مرت بنا أثناء نشرنا عدداً من المخطوطات القديمة. ونحن ندعو المحققين إلى اتباعها ومناقشتها، فلعل في ذلك ما يدفع إلى توحيد طرق النشر الذي نهدف إليه. إن شاء الله.

القاهرة، ١٩٥٦

---

(١) نشرت قواعد النشر التي تتبعها جمعية غيوم بوده في النصوص العربية في كتاب:

R. Blachère et J. Sauvaget, Règles pour éditions et traductions de textes Arabes, Paris 1945,

- ١ -

محاولات سابقة
لوضع قواعد لنشر النصوص

إن فقدان دليل متفق عليه يرشد إلى طريقة نشر النصوص، دفع بعض المؤسسات العلمية، أو اللجان، أو العلماء، إلى وضع نهج لنشر بعض المخطوطات. ومن الواجب أن ننوه بهم، ونذكر لهم هذا الفضل.

فأول من وضع نهجاً من المؤسسات العلمية لتحقيق نص قديم هو المجمع العلمي العربي بدمشق. فعندما أراد نشر «تاريخ مدينة دمشق»- وهو أوسع تاريخ كتب عن مدينة، يقع في ثمانين مجلدة- جمع لجنة من العلماء لوضع قواعد عامة تتبع في تحقيق مجلدات التاريخ. وكنا أحد اعضائها. فوضعت اللجنة منهجاً موجزاً تذكر الخطوط الكبرى للنشر.

وقد جاء فيه «أن الغاية من تحقيق الكتاب هو تقديم نص صحيح. لذلك يجب أن يعنى باختلاف الروايات، وأن يثبت ما صح منها.

وأن يوجز في التعليق كيلا يُثقل النص بتعليقات طوال.

وأن تضبط الاعلام، وتفسر الألفاظ الغامضة، ويصرف النظر عن تخريج الأحاديث، وأن يسمح بوضوح النقطة والنقطتين، والفاصلة، وإشارات الاستفهام والتعجب، لتوضيح النص.

وأن تُثبت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين، وأن ترقم سطور النص[١]. »

---

(١) أنظر مقدمة المجلدة الأولى. تاريخ مدينة دمشق (تحقيقنا)، دمشق ١٩٥١.

أما اللجان الرسمية التي حاولت وضع نهج فنذكر منها اللجنة التي كلفت تحقيق كتاب « الشفاء » لابن سينا. ويفهم مما كتبه الأستاذ الدكتور إبراهيم مدكور عن « منهج النشر » ان اللجنة سعت في جمع ما استطاعت العثور عليه من مخطوطات الشفاء، وانها آثرت في النشر طريقة « النص المختار »أي أنها اختارت من المخطوطات النص الذي « خيل إليها أنه يفصح عن رأي المؤلف، ويؤدي عبارته أداء كاملاً » وأنها عُنيت بذكر اختلاف الروايات، وترجيح ما بان للجنة فيه « استقامة المعنى وسلامته وما أُلف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات، وما أيدته مؤلفاته الأخرى » وأثبتت اللجنة في الهوامش، مع اختلاف الروايات، شروحاً لغوية، وذلك «كي لا يُثقل النص ورواياته بإضافات أخرى » واستعملت اللجنة علامات الترقيم، لأن من الضروري « النشر بروح العصر وعلى طريقته[1] ».

ويبدو التقارب بين نهج لجنة مجمع دمشق ونهج لجنة تحقيق الشفاء.

أما الأفراد الذين كتبوا في قواعد النشر النصوص، فنجد الدكتور محمد مندور، والأستاذ عبد السلام هارون.

فقد تحدث الأول بإيجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية، في مقالين ظهرا في مجلة الثقافة، نقد بها كتاب قوانين الدواوين لابن مماتي[2] الذي نشره الدكتور عزيز سوريال عطية، وأفرد الثاني كتاباً سماه « تحقيق النصوص ونشرها[3] » ضمنه محاضرات ألقاها على طلبة دار العلوم. فيها معارف كثيرة مختلفة. فقد تحدث عن «كيف وصلت إلينا الثقافة العربية » وعن « الورق

(١) أنظر كتاب الشفاء (المنطق)، المدخل. مقدمة الدكتور مدكور ص ٣٨- ٤٢ (القاهرة ١٩٥٣).

(٢) أنظر مجلة الثقافة العدد ٢٢٧ والعدد ٢٨٠ سنة ١٩٤٤. ثم نشرا في كتاب «في الميزان الجديد » لمندور.

(٣) عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها. (القاهرة ١٩٥٤)

والوراقين » وعن « الخطوط »، وقد صدر عن هذه الموضوعات في السنوات الأخيرة بحوث أكثر عمقاً وأغزر مادة لم يفد منها المؤلف[1]. ثم تحدث عن أصول « النصوص » و « المكملات الحديثة » وغير ذلك مما يحتاج إليه المبتدىء في النشر. ويؤخذ على المؤلف انه لم يطلع قط على ما كتب في هذا الموضوع باللغات الأجنبية ليكون كتابه تاماً والنهج الذي يدعو إليه كاملاً، وأنه خلط بين قواعد تحقيق النصوص، والعلوم المساعدة على التحقيق كعلم الخطوط، أو علم المصادر وغير ذلك. والمعروف ان هذين العلمين يدرسان دراسة طويلة على منهج علمي، ولا يمكن إيفاؤهما حقهما بصفحات.

ولن نتحدث هنا عن نشأة التدوين، أو علم الخطوط، أو علم المصادر، أو اصطلاحات الناسخين، أو مصطلح الحديث، وكل ذلك يساعد عرفانه على التحقيق. إذ المفروض فيمن يتصدى لنشر المخطوطات أن يلم بذلك من قبل وسنقصر كلامنا على القواعد العلمية التي تعين المحقق على تحقيق النص وإخراجه.

(١) أنظر ما كتبه الدكتور يوسف العش عن التدوين والمعاجم، مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد ١٦، ١٩٤١ ص ٤٢٢؛ وما كتبه الدكتور محمد حميد الله في التدوين أيضاً عند نشره صحيفة همام بن منبه، المصدر السابق المجلد ٢٨، ص ٩٦؛ وما كتبه حبيب الزيات عن الوراقة والوراقين في مجلة المشرق المجلد ٤١ ص ٣٠٥؛ وما كتبه كوركيس عواد عن الكاغذ والورق في مجلة المجمع العلمي بدمشق ٢٣ ص ٤٠٩، وفي مجلة سومر.

- ٢ -

جمع النسخ وترتيبها

- أ -

الجمـــع

١ - عندما نريد تحقيق مخطوط قديم علينا أول الأمر أن نسعى إلى معرفة نسخه العديدة التي قد توجد مبعثرة في مكتبات العالم، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. والمقصود بذلك الحصول على نسخ قديمة وصحيحة. ولا يجوز التهاون في ذلك.

٢ - ويتم هذا بالرجوع إلى كتاب بروكلمن: «تاريخ الأدب العربي» GAL وذيوله. وإذ كان الكتاب لم يتضمن كل شيء، فمن المستحسن ان يرجع أيضاً إلى فهارس المخطوطات العربية في المكتبات التي لم يُتَحْ لبروكلمن الاطلاع عليها، أو التي ظهرت بعد ظهور ذيول كتابه.
وكذلك يمكن الرجوع إلى كتاب فؤآد سزكين عن «تاريخ التراث العربي» وقد ظهر منه جزءآن بالعربية.
وإلى كتاب رمضان ششن عن «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا» صدر في ثلاثة مجلدات، واستدرك فيه ما فات بروكلمن وسزكين.

٣ - فإذا عرفنا أماكن النسخ وجب دراستها دراسة أولى بواسطة الفهارس، واختيار النسخ التي يحتاج إليها، ثم تصويرها ليكون بين أيدينا صور صحيحة عن الأصول، خالية من تصحيف وتحريف جديدين.

٤ - أما النسخ التي توجد في مكتبات غير مفهرسة فتصوَّر ثم تُدرس.

- ب -

ترتيب النسخ

مراتب النسخ تكون كما يلي:

١ - أحسن نسخة تعتمد للنشر نسخة كتبها المؤلف نفسه، فهذه هي الأم.

٢ - عند العثور على نسخة المؤلف يجب أن نبحث إذا كان المؤلف ألف كتابه على مراحل أو دفعة واحدة، لنتأكد أن النسخة التي بين أيدينا هي آخر صورة كتب المؤلف بها كتابه[١].

٣ - بعد نسخة المصنف تأتي نسخة قرأها المصنف أو قرئت عليه، وأثبت بخطه أنه قرئت عليه.

٤ - ثم نسخة نقلت عن نسخة المصنف أو عورضت بها وقوبلت عليها.

٥ - ثم نسخة كتبت في عصر المصنف عليها سماعات على علماء.

٦ - ثم نسخة كتبت بعصر المصنف، ليس عليها سماعات.

٧ - نسخ أُخرى كتبت بعد عصر المؤلف. وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر، والتي كتبها عالم أو قرئت على عالم.

وقد تعرض حالات، فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة، تفضل نسخة أقدم منها، فيها تصحيف او تحريف.

أو نسخة متأخرة جداً نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المصنف رأساً أو عن نسخة من عصر المصنف، أو غير ذلك من الحالات الخاصة. فليكن هدفنا في

---

(١) الحقيقة أن كثيراً من العلماء يخرجون تواليفهم أول الأمر على شكل، ثم يزيدون فيها أو ينقصون منها. فتاريخ دمشق لابن عساكر له نسختان: جديدة في ثمانين مجلدة وقديمة في سبع وخمسين. ولكتاب وفيات الأعيان نسختان أيضاً. ولكتاب الروضتين نسختان قديمة وجديدة هي المعتبرة. والذين يترجمون للمؤلفين ينصون أحياناً على تطور مؤلفاتهم، أو أن المؤلف نفسه يثبت ذلك في ذيل آخر نسخة كتبها. فلا بد أن ينتبه المحقق إلى ذلك، ويعتمد على النسخة الأخيرة من التأليف.

الجمع إذا لم نحصل على نسخة المصنف، الحصول على أقرب شكل، بعيد عن التحريف والتصحيف، لما تركه المؤلف.

ذلك لأنه كلما ابتعد تاريخ المخطوطة عن زمن المؤلف، زاد فيها على الأغلب التحريف من أيدي الناسخين.

٨ - أحياناً نعثر على مخطوطة ليس عليها تأريخ النسخ، أو أي إشارة تدل على تاريخ كتابتها. يمكن عندئذ تحديد تاريخها بواسطة الخط الذي كتبت فيه، فإن لكل عصر من العصور نوعاً من الخط عُرف به، وللطالب أن يكتسب الخبرة والمعرفة بخطوط المخطوطات، وما يرجع منها إلى كل عصر، بكثرة الاطلاع على المخطوطات، أو مراجعة كتابنا «الكتاب العربي المخطوط- الجزء الأول، النماذج» أو فهارس مكتبة شستربتي، فقد ذيل المستشرق اربري مجلداتها بنموذجات من أنواع الخطوط المستخرجة من المخطوطات.

٩ - لا يجوز نشر كتاب عن نسخة واحدة إذا كان للكتاب نسخ أخرى معروفة، كما لا يجوز نشر كتاب عن مخطوطات متأخرة، وفي مكتبات العالم نسخ قديمة منها .لئلا يعوز الكتاب ،إذا نشر ،التحقيق العلمي والضبط.

- ج -

الفئـــات

١ - بعض الكتب أوتي حظاً كبيراً من الانتشار فكثرت نسخه. عند كثرة النسخ نلاحظ أحياناً أن ثلاث نسخ، أو أكثر أو أقل، تتشابه تشابهاً كبيراً في أخطائها أو هوامشها أو نقصها أو زيادتها وتكون نُقلت عن أصل واحد.

في مثل هذه الحالة تُجعل النسخ المتشابهة فئات، ويرمز إلى كل فئة بحرف: (الفئة أ، الفئة ب، الفئة جـ) ويتخذ من كل فئة نسخة واحدة تمثلها عند إثبات اختلافات النسخ.

- ٣ -

تحقيق النص

غاية التحقيق ومنهجه

غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه، دون شرحه.

إن الكثرة من الناشرين لا تنتبه إلى هذا الأمر، فتجعل الحواشي ملأى بالشروح والزيادات: من شرح للألفاظ، وترجمات للأعلام، ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف- كل ذلك بصورة واسعة مملة، قد تشغل القارىء عن النص نفسه، ولم توجد في المخطوط. وهم يقصدون بذلك التبجّح بالعلم والاطلاع.

ويقضي عمل التحقيق ما يلي:-

١ - التحقق من صحة الكتاب واسمه، ونسبته إلى مؤلفه.

٢ - إذا كانت النسخة أمّاً كتبها المؤلف بخطه فتثبت كما هي.

٣ - إذا كان المؤلف نقل نصوصاً من مصادر ذكرها، فتعارض هذه النصوص على أصولها ويشار في الحاشية، بإيجاز، إلى ما فيها من زيادة ونقص. كأن يقال: هذا النص في كتاب كذا باختلاف في اللفظ، أو بزيادة، أو غير ذلك(١).

٤ - قد لا يذكر المؤلفُ مصادره، فإذا عرفها المحقق وردّ كل نص إلى مصدره كان أحسن، وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص. وهذان الأمران (٣ و٤) يُلجأ إليهما للتأكد من صحة النص فقط.

---

(١) نطلق على النص كل ما ورد في كتاب المؤلف، سواء كان نثراً أو شعراً أو مثلاً أو غير ذلك...

٥ - قد يسبق المؤلف قلمه أو تخونه ذاكرته، فيخطىء في لفظ أو اسم. فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ في الحاشية، ويثبت النص كما ورد، لأن النص الذي يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية. أو يستطيع إثبات الصحيح في النص والإشارة إلى الخطأ في الحاشية.

٦ - أما إذا كانت النسخ مختلفة فتُختار نسخة لتكون أمّاً ويُثبت نصها.

٧ - تقابل النسخة التي تتخذ أمّاً، مع النسخ الأخرى ويشار في الحاشية إلى اختلاف النسخ، أي اختلاف الروايات في كل لفظة إذا كان ثمة اختلاف يبدّلُ المعنى فقط. وتهمل الإشارة إلى خطأ النُسّاخ.

٨ - عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح انه صحيح بعد دراسة يقوم بها المحقق لكل رواية. ويوضع في الحاشية المصحّف والمحرّف والخطأ.

٩ - عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة فتضاف إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك في الحاشية، وذلك إذا تحقق الناشر أن الزيادة هي من أصل الكتاب وليست من الناسخ، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها في الحاشية.

١٠ - يسمح للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن. على أن يضع ذلك بين قوسين (أنظر الرموز) وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب في الحديث[١].

١١ - إذا وُجد في المخطوط خرم أضاع نصاً ما، وكان هذا النص في كتاب آخر، مطبوع أو مخطوط،- كان نقل النص عن مصدره الأول-

---

(١) نقل الأستاذ هارون نصاً مهماً عن ابن كثير في هذا الشأن. وانظر كتابنا «تحقيق النصوص عند العلماء الأقدمين».

فيمكن إتمام الخرم، والإشارة إلى ذلك في الحاشية. ويوضع المضاف بين قوسين (أنظر الرموز)، أما إذا لم يجد المحقق ما خُرِم او ما تُرك بياضاً في مصدر آخر، فيشير إلى مقدار الخرم أو البياض في الحاشية.

١٢ - يلجأ بعض الناشرين، عند وجود نسخ كثيرة، وعدم اختيارهم نسخة معتمدة، إلى الاعتماد على عدة نسخ في آن معاً. هذه الطريقة قد تطلق الحرية للناشر، ولكن لا يؤمن معها الزلل. إلا إذا كان الناشر متمكناً في معرفة مصنف الكتاب ولغته وأسلوبه ومعرفة الكتاب نفسه. والأفضل للمبتدئين اعتماد نسخة ومقابلتها على النسخ الأخرى وترجيح الرواية الجيدة.

١٣ - كان الأقدمون أنفسهم إذا وجدوا نسختين من كتاب عارضوا أحداهما بالأخرى، وأثبتوا الاختلاف في الهامش فيقولون: في نسخة: كذا. في هذه الحالة يعتبر ما أثبت في الهامش كأنه نسخة ثانية، ويفضّل بينه وبين ما في المتن، ويشار إلى ذلك في الحاشية.

١٤ - قد يقرأ عالم كتاباً، ويصحح بعض ألفاظه. هذه الألفاظ المصححة تزيد في قيمة النسخة. إذا وافق المحقق على التصحيح أثبته في المتن وأشار إلى الأصل في الحاشية. ولا بد، بصورة عامة، من الإشارة في الحاشية إلى كل ما يوجد من تعليق في هامش نسخة ما.

١٥ - إذا وُجدت زيادات أُضيفت في جوانب المخطوط أو طُرّته من تنبيه أو تفسير أو غير ذلك، فلا تُضاف قط على المتن. بل يُشار إليها في الحاشية.

١٦ - يجب أن ينتبه المحقق إلى أنه قد يُصادف في المخطوطات القديمة، حتى القرن السادس، والحديثيّة منها خاصة، بعض علامات أو حروف صغيرة وضعت فوق بعض الألفاظ. وقد لا يدري معناها. فمنها:

آ - كلمة «صح». توضع فوق اللفظ، ومعناها أن اللفظ على ما هو مثبت صحيح.

ب- حرف «ص» ممدودة «صـ»، وتسمّى «ضبّة» أو علامة التمريض يعني أن اللفظ الذي وُضع الحرف فوقه فيه مرض أو خطأ أو علّة.

د- إذا ضُرب فوق لفظ بخطٍ فمعناه أنه محذوف. وربما حُوِّقَ بنصف دائرة فوق الكلام المحذوف.

١٧ -ولما كانت الحروف غير منقوطة في أصل الكتابة العربية، فقد كان يحدث التباس في قراءتها. ومنعاً للتصحيف والتحريف جرى النساخ والعلماء الأقدمون، من القرن الثالث حتى السادس، ان يضعوا بعض إشارات على الحروف لئلا يقع التباس فيها.

فمثلاً كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء في الكلمة لئلا يقرأ خاءً.

أو يضعون عيناً صغيرة تحت حرف العين لئلا يقرأ غيناً.

وكذلك يفعلون في حرف الصاد والطاء والدال والراء.

وقد يضعون ثلاث نقاط تحت حرف السين لئلا تقرأ شيناً، لأن نقاط الشين من فوق.

الرســـم

الأصلُ أنْ يُثبت المحقق النصَّ كما رسمه مؤلفه- إذا كانت النسخة بخط المؤلف. غير أن الخط العربي قد تطور على مر العصور، فلا بد إذن من أن نجعل النص يُرسم بالرسم الذي نعرفه. وقد أجاز الأقدمون أنفسهم ذلك[1].

فقد نصادف نصوصاً قديمة ألفاظها مهملة غير منقوطة، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط، وقد نصادف نصوصاً لا شكل فيها من همز أو ضمّ أو فتح أو كسر أو تشديد أو جزم، فيؤدي إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس.

فالأحسن اتباع ما يلي:

١ - توضع همزة الابتداء دائماً إذا كانت حركتُها تبدل المعنى. مثلا أعوام، إعلام (بكسر الهمزة الثانية).

٢ - منعاً للالتباس بين الألف المقصورة والياء تثبت النقطتان تحت الياء فيما قد تلتبس قراءته. خلافاً لما تجري عليه المطابع في مصر، مثلاً أبى أبي، ومن المؤسف أن حروف الطباعة في مصر لا تضع النقطتين تحت الياء.

٣ - يوضع التشديد دائماً.

٤ - تُثبت أسماء الاعلام المحذوفة ألفها كما تكتب اليوم. مثلاً: سليمان بدلاً من سليمن، حارث بدلاً من حرث، وخالد بدلاً من خلد، ومعاوية بدلاً من معوية، ومروان بدلاً من مرون، ومالك بدلاً من ملك.

ونذكر هنا أن المجمع العلمي العربي رأى عند نشره تاريخ دمشق

---

(١) أنظر الصلاح الصفدي، في مقدمة الوافي بالوفيات، الأول (تحقيق هـ. ريتر) استامبول ١٩٣٤.

إبقاء الأسماء التي وردت في القرآن وحدها على رسمها القديم. مثل اسحق، ابراهيم، اسمعيل.

أما الألفاظ المحذوفة ألفها فالأفضل في رأيي إثبات الألف فيها. مثلاً: لاكن بدلاً من لكن، وهاؤلاء بدلاً من هؤلاء، وهاذا بدلاً من هذا... الخ.

ولا بد من الإشارة ان المغرب العربي يثبت في الكتابة هذه الألف في هذه الألفاظ كلها.

٥ - فصل الأعداد، فيثبت: سبع مئة بدلاً من سبعمئة أو سبعماية، وثلاث مئة بدلاً من ثلثمئة أو ثلاثماية.

ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر في المقدمة عند وصف المخطوط الرسم المتبع فيه، وانموذجات منه، والطريقة التي اتبعها في تبديله.

الألفاظ المختصرة

ترد أحياناً في النصوص ألفاظ وجمل تعاد كثيراً. كمثل الصلاة على النبي، والترحم بعد ذكر المتوفي، والترضي عن الصحابة، وألفاظ التحديث والأخبار والأنباء، في إسناد الأحاديث.

وقد جرى الأقدمون على اختصار بعض الألفاظ، كما جروا على اختصار أسماء بعض الكتب، والرمز إليها بحرف أو حرفين.

وهذه بعض الأمثلة:

رحمه الله	رحه
تعالى	تع
رضي الله عنه	رضه
إلى آخره	الخ

انتهى	اهـ
حدثنا	ثنا
أخبرنا	أنا
أنبأنا	انبا

وقد نجد اختصاراً لألفاظ الإنباء والتحديث والإخبار في صلب المتن لا في الأسانيد وحدها[1].

وفي كتب الحديث نجد اختصارات لأسماء الكتب الستة وغيرها. فعلامة البخاري (خ)، وعلامة مسلم (م)، وعلامة الترمذي (ت)، وعلامة أبي داود (د)، والنسائي (ن) والقزويني (ق)[2].

ويرى بعض المستشرقين اتباع هذه الطريقة في اختصار الألفاظ التي تعاد كثيراً. ويمكن اتباع ذلك في اختصار اسماء المصادر التي يرجع إليها في الحواشي. (انظر المصادر).

الشكـــل

رغبة في ضبط النص يتبع ما يلي: -

١ - إذا كان الأصل مشكولاً، كله أو بعضه، حوفظ عليه تماماً.

٢ - ينبغي أن تُشكّل الآيات القرآنية، والأحاديث.

٣ - تُشَكّل الأشعارُ التي تُصعبُ قراءتها، والأَمثال كذلك.

٤ - والألفاظ التي يلتبس معناها إذا أُهمل شكلها كالمبني للمجهول في

(١) أنظر مخطوطة الحسيني في الذيل على العبر (مخطوطة عارف حكمة بالمدينة).

(٢) أنظر ابن عساكر، معجم النبل (مخطوط الظاهر بدمشق، والخالدية بالقدس) ففي المقدمة يقول: «وجعلت لكل واحد من هؤلاء حرفاً يدل عليه، تخفيفاً على الكاتب العجل» ثم يقول: «لأن الأجزاء تنوب عن الجمل».

وهذه الاختصارات كثيرة جداً، ولا سبيل إلى حصرها هنا، وأوسع ما كتب فيها رسالة للدكتور حسين علي محفوظ اسمها: «العلامات والرموز عند المؤلفين العرب...» بغداد، ١٩٦٤

الماضي،: مثلاً ضَرَبَ (بفتح الضاد) وضُرِبَ (بضم الضاد).

٥ - والأعلام الأعجمية المعربة، أو المركبة، أو الصعبة، ويُستعان في ضبطها بكتب الرجال، والتراجم.

ولا بد من الإشارة في المقدمة إذا كان النص مشكولاً أو أضيف الشكل إليه.

العنوانات

تثبت عنوانات الأبواب والفصول بحرف أكبر من حرف النص.

تقسيم النص وترقيمه

١ - يُحافظ على تقسيم المؤلف وترتيبه.

٢ - في النصوص التي لا تقسيم لها في الأصل يمكن تقسيمها إلى فصول لإيضاح النص، إذا احتيج إلى ذلك. ويعطى لكل فصل عنوان يوضع بين قوسين ( ).

٣ - إذا كان النص مقسماً فترقم الأبواب.

٤ - إذا كان الكتاب المحقق في التراجم، فيوضع اسم المترجم بحرف أصغر من حرف المتن في جانب الصفحة على الهامش، أو في منتصف الصفحة، لسرعة الإهتداء إليه، وترقّم التراجم.

٥ - في كتب الحديث تُرقم الأحاديث.

٦ - يُحافظ على أبواب الدواوين في الشعر كما وردت، أو على ترتيب الديوان حسب حروف المعجم، وترقم القصائد والمقطعات.

٧ - ترقم سطور النصوص شعراً كانت أم نثراً، خمسة خمسة، أو ثلاثة ثلاثة. إذا أمكن ذلك.

الأحاديــث

١ - يختصر ألفاظ أخبرنا، حدثنا، أنبأنا، التي ترد في السند.

٢ - يُجعل الإسناد بحرف أصغر من حرف المتن عند الطبع.

٣ - يبدأ بمتن الحديث من أول السطر ويجعل أول راو للحديث مع المتن.

النقط والفواصل والإشارات

١ - توضع نقط عند انتهاء المعاني في الجمل.

٢ - توضع الفاصلة، ولا تستعمل النقطة مع الفاصلة.

٣ - تستعملُ إشارة الاستفهام، وإشارة التعجب في أماكن استعمالها.

٤ - النقطتان تستعملان بعد القول، مثال: قال محمد:

وتستعملان إذا ورد قولان بعد قال الثانية، مثال ذلك: قال خالد، قال محمد:

٥ - في نصوص السجع تفصل السجعات بفاصلة.

٦ - إذا كان في الأصل خرم فيوضع مكانه نقط. كلّ ثلاث نقط مكان كلمة...

الأقواس والخطوط والرموز

﴿ ﴾ القوسان المزهران يحصران الآيات القرآنية.

« » الفاصلات المزدوجة تحصر أسماء الكتب إذا وردت في النص.

- - الخطان القصيران يحصران الجمل المعترضة.

| | الخطان العموديان يحصران كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة المعتمدة.

< > القوسان المكسوران يحصران ما يضيفه الناشر من عنده كحرف أو لفظ يقتضيه السياق.

[ ] القوسان المربّعان يحصران ما يُضاف من نصوص ثانية، نقلت النص او استشهدت به وما يضاف من عنوانات جديدة.

( ) هذا القوسان داخل النص يحصران وجه الورقة المخطوطة، فيكتب مثلاً (٢٥ آ).

( ) هذا القوسان داخل النص يحصران ظهر الورقة المخطوطة، فيكتب (١٥ ب).

(كذا) يردف هذان القوسان مع كلمة كذا بما يبهم على المحقق قراءته ويثبت كما ورد.

يرمز إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف، يؤخذ من اسم صاحبها، أو من اسم المكتبة التي وجدت فيها، أو من اسم البلد الذي فيه المكتبة.

يرمز إلى فئات المخطوطات بحروف أبجدية. مثال ذلك: فئة ب، فئة ج.

الحواشـــي

إن ما سبق تفصيله حتى الآن يعود إلى المظهر الخارجي للنص المنشور، ولكن العمل العلمي والنقدي يظهر في صنع الحواشي الذي يُعتبر فناً خاصاً يتطلب مهارة وعلماً.

وقد سلك المحققون عندنا طرقاً مختلفة في إثبات الحواشي.

ففريق يجعل في الحواشي اختلاف النسخ، ويُفرد للتعليقات ملاحق في آخر الكتاب. وعلى هذا كثير من المستشرقين الفرنسيين.

وفريق ثان يجعل فيها اختلاف النسخ، ثم التعليقات يفصل بينهما خط، وعلى هذا بعض المستشرقين الألمان.

وفريق ثالث يخلط بينهما.

وفريق رابع لا يُثبت إلا النص، ويجعل اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب.

ثم إن المحققين عندنا فريقان، الأول يُغالي في الشرح والتعليق والتفسير، والثاني يقتصر في الحواشي على ذكر الروايات، وتصحيح الخطأ. فما هو النهج الصحيح؟.

إذا كان القصد من تحقيق النص إبرازه صحيحاً كما وضعه المؤلف، فإن نهج الفريق الثاني، هو الذي يخيل إلينا أنه الصحيح. وقد سرنا على ذلك في كثير مما حققناه من مخطوطات قديمة. لأن اختلاف النسخ يبين لنا الصحيح الذي ينبغي أن يكون في النص. لذلك يجب قصر الحواشي على اختلاف النسخ أولاً، ثم على ذكر مصادر النص المذكورة أو التي يهتدي المحقق إليها، لأن ذكرها هو توكيد لصحة النص، والتعليق على ما لا بُدّ منه. ولسنا نميل إلى كثرة الشروح والتعليقات، فهذا عمل آخر غير تحقيق النص.

وفي باب ذكر مصادر النص يشار إلى:

١ - مصادر النقول: مثال ذلك: قال ابن سعد... يوضع في الحاشية، في الطبقات ج كذا ص كذا.

٢ - الآيات القرآنية: يشار إلى رقم الآية ورقم السورة.

٣ - الأحاديث: يشار إلى مصدرها المذكور. مثال ذلك: أخرج أحمد في مسنده فيذكر الجزء من المسند ورقم الحديث فيه، إذا كانت الأحاديث مرقمة.

٤ - الأشعار، والشواهد. يشار إلى مصدرها في الدواوين إذا أمكن، واختلاف رواياتها في كتب الأدب. وإذا لم يكن الشعر منسوباً فيحاول المحقق معرفة قائله.

يبقى علينا ما يرد في النص من أسماء الأعلام، والأماكن، والألفاظ.

فإذا كان ما يراد إثباته يتعلق بتصحيح علم أو مكان أو لفظ فيثبت في الحواشي.

أما إذا كان ذلك ترجمة له أو تبياناً للمكان أو شرحاً للفظ، فالأحسن وضع ذلك في ملاحق في آخر الكتاب. فيوضع ملحق للأعلام وترجماتهم، والأماكن ومواضعها، والألفاظ ومعانيها. لئلا يثقل النص بهوامش كثيرة وشروح طويلة.

وإذا كان من الصعب وضع الملاحق فيمكن في الأعلام الإشارة إلى سنة الوفاة وذكر المصدر الذي ترجم له دون نقل الترجمة. وقد رأينا بعض المحققين ينقلون الصفحات الطوال في تراجم عَلَمٍ ورد في النص عن كتب مطبوعة وهي بين أيدي الناس. ولا فائدة من هذا إلا تضخيم الكتاب. وفي الأماكن يُذكر الموضع والمصدر دون شرح. أما في الألفاظ - وخاصة غير القاموسية، أو الدالة على الحضارة- فالأحسن افراد ملحق لها في آخر الكتاب وشرحها.

٥ - ان التعليقات التي قد توجد في هوامش الأصل، يشار إليها عند مواضعها وتثبت في الحواشي.

الإجازات والسماعات

١ - جرت عادة العلماء القدماء أن يقرأوا الكتاب المخطوط على شيخ عالم كبير، وأن يثبتوا أسماء الذين قرأوه عليه في آخر النسخة المخطوطة. وعلى هذا فنحن نصادف كثيراً من إجازات السماع، أو إجازات الإقراء هذه في آخر النسخ المخطوطة[١].

٢ - لما كانت الإجازات (المناولة، السماع، الإقراء) ذات شأن كبير لدراسة الرجال والعصر، فيجب إثبات ما يُصادَف منها في المخطوطات عند نشرها بنصها.

(١) لزيادة التوسع في معرفة هذه الإجازات، يُرجع إلى دراستنا «إجازات السماع في المخطوطات القديمة» نشرت في مجلة معهد المخطوطات العربية. المجلد الأول ١٩٥٥، ص ٢٣٢.

٣ - يثبت كل سطر في أصل الإجازة أو السماع على حدة.

٤ - ترقم السطور. وتوضع الأرقام بين قوسين عاديين ( ).

٥ - يقدم للسماعات بموجز بحرف أدق يذكر فيه: اسم المسمع، اسم القارىء، اسم مثبت السماع، عدد السامعين، مكان السماع، تاريخ السماع.

الفهـــارس

الغاية من الفهارس تيسير الإفادة مما في الكتاب المنشور وجعل ما فيه في متناول كل باحث. وقد كثر الانتفاع بالكتب التي نشرها المستشرقون بالفهارس التي صنعوها لها.

وتختلف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب. ويمكن أن يجعل في كل كتاب فهارس قد لا تصنع لغيره. ولا تسمى هذه الفهارس ابتداعاً، لأنها مما يوحيه الكتاب نفسه.

وقد غالى بعض المحققين في وضع الفهارس، مما لا فائدة فيه، وقد صنع بعضهم فهرساً للألفاظ في معجم لغوي. وهذا عجيب. لأن المعجم نفسه فهرس مرتب.

والفهارس التقليدية التي تصنع هي:

١ - فهرس الاعلام، من الرجال والنساء والقبائل والأرهاط..

٢ - فهرس الأماكن والبلدان.

٣ - فهرس «الكتب» الواردة في النص. ويفيد هذا الفهرس في معرفة مصادر المؤلف أحياناً كثيرة.

ثم يجعل في كل كتاب ما يستوجبه موضوعه. ففي ديوان شعر أو كتاب أدب يجعل فهرس للقوافي، وفهرس إذا أمكن لصدور الأبيات، وفي كتاب حديث يجعل فهرس للأحاديث مرتبة بحسب اوائلها على حروف المعجم، وفي كتاب خطط يجعل فهرس للمحال الآثارية والطبوغرافية، وفي كتب التراجم

يصنع فهرس للمترجم لهم، عدا الأعلام. وفي كتاب تاريخ يصنع فهرس لأهم الحوادث التي ذكرت فيه. إلى غير ذلك.

على أن من الواجب صنع فهرس للألفاظ الدالة على الحضارة، والألفاظ التي لم ترد في المعاجم التي قد تصادف في كل كتاب، فمن مجموع هذه الفهارس يمكن صنع معجم من الألفاظ لم تذكرها معاجمنا القديمة، لأنها لم تمش مع تطور اللغة واتساعها.

والفهارس نوعان:

١ - فهارس بسيطة، وهي أن يذكر العلم مثلاً ويشار إلى الصفحات التي ورد فيها من الكتاب.

٢ - فهارس مفصلة، وهي أن يذكر اسم العلم، ويذكر بحرف أصغر المناسبة التي ورد فيها في كل صفحة من الكتاب. وفي هذه الفهارس تدخل فهارس الموضوعات التي بدأ بعض المحققين بصنعها.

وهي تحتاج إلى جهد طويل، ولكن فيها نفعاً كبيراً.

أما صنع الفهارس فالمفروض فيمن يتصدى للتحقيق عرفانها.

المقدمـــة

إذا فرغ المحقق من طبع النص وضع مقدمة الكتاب.

ذلك لأنه قد يضطر أن يشير في مقدمته إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتم إلا إذا كان الكتاب طبع كله.

والمقدمة ينبغي أن تتضمن أموراً ثلاثة:

١ - موضوع الكتاب وما ألف فيه قبله.

٢ - الكتاب نفسه، وشأنه بين الكتب التي أُلّفت في موضوعه، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا وقيمة مؤلفه وشأنه، وترجمته، مع ذكر المصادر التي ترجمت له.

٣ - وصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر.

وعند وصف المخطوط يتبع المنهج التالي: -

١ - ما أثبت على الورقة الأولى من اسم الكتاب، واسم مؤلفه. والتحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

٢ - تاريخ النسخ واسم الناسخ. ويشار إلى من ترجم له إذا كان معروفاً.

٣ - إذا كان الكتاب غفلاً من اسم المؤلف، فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب، والاعلام المذكورة، ممن يذكر أنه رآهم أو اجتمع بهم. وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدّر عمر المخطوط بالخط والورق.

٤ - عدد ورقات المخطوط، وقياسها، وعدد السطور في الورقة وطول كل سطر، وما فيها من هوامش وأبعادها.

٥ - نوع الخط الذي كتبت النسخة به. وهل كتبت النسخة بخط واحد، أو خطين مختلفين..
٦ - الرسم الذي تبعه الناسخ. تذكر انموذجات من الألفاظ التي سيبدل المحقق رسمها في النص.
٧ - المداد واختلاف ألوانه. فقد يكتب النص بالأسود والعنوانات بالأحمر، وقد تكون فوصل بالأحمر والأزرق، فيشار إلى ذلك كله.
٨ - الورق ونوعه.
٩ - التعقيبات. أي الكلمات التي تثبت في آخر كل صفحة لتدل على أول كلمة من الصفحة القادمة. وهي تدل على تتابع النص.
١٠ - التعليقات في الهوامش.
١١ - الإجازات (المناولات، اجازات الاقراء، إجازات السماع) ينوه بها في المقدمة ويثبت نصها في آخر الكتاب.
١٢ - التملّكات. أي من ذكر اسمهم من العلماء أو غيرهم الذين تملكوا المخطوطة.
١٣ - يثبت صورة الورقة الأولى والورقة الأخيرة، أو أي ورقة ثانية، من الكتاب، ويشار في ذيلها إلى موضعها من النص المطبوع. وإذا وجد خط المصنف فمن المستحسن وضع صورة عنه.
١٤ - إذا كانت النسخ التي اعتمد عليها عديدة، فتثبت أوصافها.
١٥ - يعقب وصف النسخ قائمة بالرموز: رموز النسخ، رموز الأقواس.

مسرد المراجع

يرجع المحقق في تحقيق الكتاب إلى مراجع كثيرة يذكرها في المقدمة أو الحواشي.

ومن الواجب وضع مسرد لها في آخر الكتاب، يبين فيه اسم الكتاب ومؤلفه، وتاريخ طبعه وناشره.

الكتب المنشورة يذكر إلى جانب مؤلفيها أسماء الذين نشروها وحقّقوها.

مثـال:

معجم البلدان، لياقوت الحموي. تحقيق وستنفلد. ليبزيغ ١٨٧٠.

أو: ياقوت الحموي، معجم البلدان... الخ.

إذا اتبعت طريقة اختصار أسماء المصادر التي ستذكر في الحواشي، فتذكر المختصرات في المسرد مع اسم المصدر الكامل. مثال ذلك:

وفيات = وفيات الأعيان، لابن خلكان. القاهرة سنة كذا.

الخاتمـة

هذه هي القواعد العامة التي ينبغي اتباعها في نشر النصوص. اتبعنا فيها طريقاً سوياً ليس فيه تقليد أعمى للمستشرقين، وليس فيه الفوضى وفقدان النهج اللذان نجدهما عند الناشرين في بلادنا. وسننشر ما ينبغي عرفانه عن العلوم المساعدة على التحقيق، التي نوهنا بها في التمهيد، في رسالة مستقلّة، إن شاء الله.

فهرست

صفحة